دور حاضنات الأعمال في تشجيع المقاولاتية في القطاع السياحي بالجزائر

"الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار كنموذج"

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى ابراز الأهمية الكبيرة التي أصبحت تحظى بها المقاولاتية في القطاع السياحي وهذا لأجل انعاش الاقتصاد الوطني؛ فباعتبار أن الجزائر تتمتع بمقومات سياحية هامة من موارد طبيعية، تاريخية ، ثقافية ومادية تجعلها قطبا سياحيا هاما مؤهلا ليكون مصدرا للتنمية الاقتصادية.

نظرا لأهمية القطاع السياحي نجد أن الدولة الجزائرية قد وضعت جهودها لتشجيع المقاولاتية فيه، من خلال اصدار قوانين وانشاء مجموعة من الهيئات واتخاذ مجموعة من السياسات الاجتماعية والاقتصادية سعيا منها الى تطويرها وتنظيمها وتشجيع المنافسة بينها لجعلها أكثر فاعلية في النهوض بالاقتصاد خارج المحروقات، ومن بين هذه الهيئات نجد الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار التي بحكم خبرتها وحنكتها في مجال ترقية الاستثمار أصبحت لها مكانة ودور فعال في السياسات الاقتصادية الوطنية الساعية لتشجيع المقاولاتية عموما وفي مجال السياحة بالأخص، الا أنه بالرغم من ذلك نجد أن القطاع السياحي لا يرقى الى المستوى.

الكلمات المفتاحية: القطاع السياحي، الاستثمار، المقاولاتية، ANDI.

Résumé :

Cette recherche vise à apparaitre l'importance de l'entrepreneuriat dans le secteur du tourisme C'est dans le but de relancer l'économie nationale, étant donné que l'Algérie est caractérisée par des ressources touristiques importantes tirées de ressources naturelles, historiques, culturelles et matérielles, ce qui en fait une destination touristique importante qualifiée de source de développement économique.

En raison de l'importance du secteur du tourisme, nous constatons que l'État algérien a déployé ses efforts pour encourager l'entrepreneuriat dans ce secteur Grâce à la promulgation de lois, à la constitution d'un groupe d'organismes et à l'adoption d'un ensemble de politiques sociales et économiques visant à développer et à organiser et à encourager la concurrence entre eux afin de les rendre plus efficaces dans la promotion de l'économie en dehors de pétrole, et entre ces organes Nous avons l'Agence nationale de développement de l'investissement "ANDI" qui, grâce à son expérience dans le domaine de l'investissement, occupe une place importante dans les politiques économiques nationales visant à encourager l'entreprenariat en général et dans le tourisme en particulier. Malgré cela, le secteur du tourisme n'est pas à la hauteur.

Les mots clés : Secteur du tourisme, investissement, l'entrepreneuriat, ANDI.

تمهيد:

تعتبر السياحة ظاهرة قديمة قدم الانسانية، ولكنها تطورت بفضل تحسن الخدمات السياحية ومواكبتها للتغيرات الاقتصادية في العالم، فهي ذات أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي بفعل مساهمتها في زيادة الدخل الوطني، توفير النقد الأجنبي، توفير مناصب شغل وغيرها. ولأجل هذا فقد تفطنت الدول الى مدى أهمية هذا القطاع فأولته أهمية بالغة في سياساتها الاقتصادية، بحيث سعت الى فتح المجال للمقاولاتية فيه لرفع مستوى التنمية في هذا القطاع وبالتالي في التنمية الاقتصادية ككل.

والجزائر كباقي الدول أصبحت تعطي أهمية كبيرة لتحسين المناخ الاستثماري في القطاع السياحي وفتح باب المقاولاتية فيه، فالجزائر تتمتع بمقومات طبيعية، تاريخية، ثقافية ومادية سياحية هائلة جاذبة للسياح من داخل وخارج الوطن، وعلى هذا الأساس عمدت الدولة الجزائرية الى توفير بيئة مناسبة لتشجيع المقاولاتية السياحية وهذا من خلال مجموعة من الاجراءات والقوانين من تحفيزات جبائية ومالية وغيرها وهذا في اطار هيئات تحتضن هذه المشاريع من حيث الدعم المالي، التنظيم، التوجيه والمرافقة أو ما يطلق عليها بحاضنات الأعمال والتي طالما كان لها الدور البارز منذ انشاءها، ومن أهم هذه الحاضنات نجد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لقد حلت هذه الوكالة محل وكالة الترقية ودعم الاستثمار. وفي هذا الإطار نطرح الإشكالية التالية: **ما مدى مساهمة حاضنات الأعمال في دعم وتشجيع المقاولاتية في القطاع السياحي بالجزائر؟**

ومن هنا يتفرع عن هذا السؤال الأسئلة التالية:

- ما هي مقومات السياحة في الجزائر؟
- فيما تتمثل السياسات التي اتخذتها الجزائر لترقية المقاولاتية في القطاع السياحي؟
- الى أي مدى يمكن للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار المساهمة في تشجيع المقاولاتية السياحية بالجزائر؟

الفرضيات:

- تمتلك الجزائر العديد من الامكانيات الطبيعية، التاريخية، الدينية والمادية التي من شأنها أن تجعلها قطبا سياحيا؛
- قامت الجزائر بخوصصة قطاع السياحة، وذلك من خلال عدة اجراءات وقوانين ومؤسسات داعمة من شأنها تشجيع المقاولاتية في مجال السياحة،
- تساهم "الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار" في تشجيع المقاولاتية السياحية بالجزائر من خلال دعم، توجيه ومتابعة المقاولين في مشاريعهم السياحية.

للإلمام بالموضوع ارتأينا تقسيم الورقة البحثية الى المحاور التالية:

- ✓ **المحور الأول: السياحة ومقوماتها في الجزائر.**
- ✓ **المحور الثاني: السياسات المتبعة لترقية المقاولاتية في القطاع السياحي بالجزائر.**
- ✓ **المحور الثالث: مساهمة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في تشجيع المقاولاتية السياحية بالجزائر**

المحور الأول: السياحة ومقوماتها في الجزائر

تعتبر ظاهرة السياحة موجودة منذ القدم وقد شهدت عدة تطورات، فمنذ زمن بعيد والانسان في حركة دائمة بين السفر والتنقل من مكان لآخر لعدة أسباب. كما قد تنوعت التعاريف الواردة بشأن السياحة والسائح ومدى الأهمية الاقتصادية ، الاجتماعية والبيئية للسياحة.

أولا: تعريف السياحة

تعددت تعاريف السياحة بحسب تعدد جوانبها، فهناك من يركز عليها كظاهرة اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية، زمنهم مي يعتبرها أساس لتنمية العلاقات الدولية، الانسانية، الثقافية والتعليمية وغيرها.

وأهم تعريف للسياحة وهو ما قدمته منظمة السياحة العالمية UNWTO " السياحة هي أنشطة الأشخاص المسافرين من أماكنهم والاقامة في أمكنة خارج أمكنة اقامتهم المعتادة لمدة لا تزيد عن سنة مستمرة، لقضاء اجازة أو لأعمال أو أغراض أخرى"[1]

وتعرف السياحة على أنها " ظاهرة انتقال الأفراد بطريقة مشروعة الى أماكن غير موطن اقامتهم الدائمة لفترة لا تقل عن 24 ساعة ولا تزيد عن سنة، لأي قصد كان عدا الحصول على عمل، وما يترتب عن ذلك من اثار اقتصادية، اجتماعية وحضارية".[2]

السياحة هي الأنشطة التي يقوم بها الأشخاص أثناء إقامتهم في أماكن خارجة عن بيئتهم المعتادة لفترة زمنية محدودة لأغراض الترفيه.[3]

مهما تعددت تعاريف السياحة الا أنها تعتبر ظاهرة تتعلق باستغلال أوقات الفراغ عند البشر بسفرهم الى بلاد أخرى خارج وطنهم أو داخله للراحة أو الاستجمام على الشواطئ والاستمتاع بالمناظر الطبيعية أو زيارة الأماكن الأثرية.[4]

ثانيا: مقومات السياحة في الجزائر

تعتبر المقومات السياحية من امكانيات طبيعية ومادية من أهم عناصر الجذب السياحي لأي بلد، والجزائر من البلدان التي تتمتع بعدة مقومات، فهي ذات موقع استراتيجي، مناخ، معالم حضارية وامكانيات مادية تؤهلها بأن تكون قبلة سياحية.

أولا: المقومات الطبيعية

ان تنوع الخصائص الجغرافية للجزائر جعل منها دولة قارة،[5] حيث تتمتع بمساحة كبيرة ما أدى الى تنوع المناخ والتضاريس فيها.

أ. الموقع: تتمتع الجزائر بموقع جغرافي مميز حيث تعد بوابة افريقيا ومحور الدول المغاربية ولقربها من السوق الأوروبية ما جعلها تملك امكانيات وفرص استثمارية عديدة، وهي تتربع على مساحة قدرها 2381741كلم^2 وشريط ساحلي يقدر ب 1200كلم يتسم بمناظر وشواطئ رائعة.

ب. الأقاليم: تنقسم الجزائر الى ثلاث أقاليم طبيعية وهي:

- الاقليم الأول: وهو اقليم الساحل الذي يمتد على شكل شريط ضيق بمحاذاة الساحل وتتكون أراضيه من سلاسل صخرية عالية وعدد من الشواطئ الرملية والخلجان؛
- الاقليم الثاني: وهو اقليم التل الذي يتكون من عدد من السهول الساحلية المنخفضة والسهول الداخلية المرتفعة، وتنحصر هذه السهول بين المرتفعات الجبلية، حيث توجد معظم الأراضي الصالحة للزراعة بها؛
- الاقليم الثالث: وهو اقليم الصحراء ويشكل أكبر جزء من المساحة الكلية حيث يحتل على حوالي 80٪ منها، وتتجمع أهم الواحات فيه بالمناطق الشمالية الشرقية.

ت. المناخ: تتميز الجزائر بتنوع مناخها بحيث يسود مناخ البحر المتوسط منطقة التلي في الشمال وهو مناخ دافئ جاف صيفا ومعتدل ممطر شتاء، وهي أكثر المناطق رطوبة فيبلغ معدل سقوط الأمطار بها ما بين

400 الى 1000 ملم وتصل درجات الحرارة بها الى 25° صيفا والى 11° شتاء، اضافة الى المناخ شبه القاري في مناطق الهضاب العليا يتميز بموسم بارد ورطب في الفترة ما بين أكتوبر وماي وتصل درجة الحرارة به أحيانا الى 5° أو أقل في بعض المناطق أما باقي أشهر السنة فتتميز بحرارة تصل الى أكثر من 30°، أما عن المنطقة الصحراوية فتعتبر من المناطق المتطرفة في درجات الحرارة التي قد تصل الى 40° أما باقي أشهر السنة فتتميز بمناخ متوسط ودافئ ما يسهل نشاط حركة السياح بالإضافة الى وجود رياح وجفاف شديد، كما لا يزيد معدل سقوط الأمطار سنويا عن 102 ملم.

ث. الحمامات المعدنية: تتوفر الجزائر على أكثر من 200 منبع للمياه الحموية الجوفية و7 محطات حمامات معدنية ذات طابع وطني ومركز واحد للعلاج بمياه البحر، ويوجد حوالي 50 محطة حموية ذات طابع محلي تستغل بطريقة تقليدية، أما بالنسبة للحمامات المعدنية فنجد: حمام بوغرارة بولاية تلمسان، حمام قرقور بولاية سطيف، حمام بوحنيفية بولاية معسكر، حمام ريغة بولاية عين الدفلى، حمام الشلالة بولاية قالمة وحمام الصالحين بولاية بسكرة أما عن المنابع الحموية فيوجد ما يفوق60 ٪ من المنابع المحصاة غير المستغلة التي لا تزال على حالتها الطبيعية.[6]

ثانيا: المقومات التاريخية، الثقافية والدينية

بالاضافة الى الامكانيات الطبيعة تزخر الجزائر بارث تاريخي وثقافي لا بأس به نظرا لتعاقب الحضارات عليها، وتتمثل هذه المقومات فيما يلي:

1. **المواقع الأثرية:** توجد العديد من المواقع الأثرية بالجزائر الا أننا سنركز على ما قد تم تصنيفه من طرف منظمة اليونيسكو كتراث عالمي وهي:

- مدينة القصبة: أنشأها العثمانيون لتكون حصنا لهم منذ أكثر من 2000 سنة، وتم تصنيفها سنة 1992 بها عدة معالم أثرية منها: قصر الداي، قصر خداوج العمية، مسجد كتشاوة، المسجد الكبير ودار عزيزة؛
- مدينة تيبازة: أسسها الفينيقيون وكانت مركزا تجاريا قرطاجيا وقاعدة استراتيجية للاجتياح الروماني؛
- تيمقاد: أنشأت سنة 100 ميلادي؛
- الجميلة: بولاية سطيف وتأسست في أواخر القرن الأول ميلادي وتم تصنيفها سنة 1982؛
- قلعة بني حماد: يعود تاريخ تأسيسها الى 1007م وموجودة بولاية بجاية وتم تصنيفها سنة 1980؛
- طاسيلي ناجر: أكبر متحف في العالم لفن النحت على الصخور لفترة ما قبل التاريخ يضم أكثر من 15000 رسما ونقشا للتغيرات المناخية والثروة الحيوانية والحياة البشرية منذ حوالي 6000 سنة قبل الميلاد حتى القرون الأولى الميلادية، وتم تصنيفه سنة 1982، وبها أجمل غروب للشمس في العالم بشهادة الجميع.

2. **الزوايا والمتاحف:** يوجد العديد من المتاحف والزوايا التي تعتبر شاهدا على الحراك الديني والثقافي، يمكن حصرها فيما يلي:

- الزوايا: كان للزوايا دورا بارزا في الحفاظ على الهوية الدينية، اللغوية والثقافية خاصة في فترة الاستعمار الفرنسي فقد كانت آنذاك منبرا للدعوة الى المقاومة وتحرير البلاد، كما تعتبر عاملا للجذب السياحي (السياحة الدينية) بالأخص الدول المجاورة التي لها نفس العادات والتقاليد، ومن أهم الزوايا نذكر: الزاوية العثمانية الرحمانية، الزاوية التيجانية والزاوية العيساوية... الخ.
- المتاحف: توجد بالجزائر العديد من المتاحف الشاهدة على تعاقب الحضارات بها، من أهمها: المتحف الجزائري للاثار القديمة والفنون الاسلامية، متحف سيرتا، المتحف الوطني للمنمنمات والزخرفة وفن الخط، المتحف الوطني للفن الحديث والمعاصر وغيرها.

3. **الصناعات التقليدية:** تعتبر الصناعات التقليدية والحرف اليدوية عاملا للجذب السياحي وارثا وجب استغلاله للترويج السياحي من خلال الصالونات والمعارض الوطنية والدولية، وهو يتميز بتنوعه من منطقة الى أخرى منها: صناعة الملابس التقليدية، الحلي الفضية بالأوراس والقبائل وحتى الذهب بتلمسان والشرق الجزائري. اضافة الى مجموعة أخرى من الصناعات التقليدية التي تنتشر في جميع مناطق الجزائر، نذكر منها: صناعة النحاس بالعاصمة والشرق الجزائري، صناعة الجلود بالصحراء، صناعة الأواني الفخارية وصناعة الزرابي التي اشتهرت دوليا ومن أهمها زربية غرداية وزربية مسعد.
4. **التراث الثقافي والشعبي:** بالاضافة الى ما سبق ذكره فان الجزائر تتمتع بموروث ثقافي ثري يساهم في عملية الجذب السياحي مثل الكم التنوع الكبير من الفنون الشعبية كالفن العاصمي، المالوف القسنطيني والطابع القبائلي وغيرها. ويتم ذلك من خلال المهرجانات والحفلات التي يتم تنظيمها. وكذا الطبخ الجزائري التقليدي وتنوع العادات الغذائية من منطقة الى أخرى.[7]

ان مختلف المقومات السياحية التي تتمتع بها الجزائر لا يستهان بها، ما يستوجب المحافظة عليها واستغلالها وتثمينها، لتطوير الأنماط السياحية المرتبطة بهذا المنتج السياحي وجعله قادرا على المنافسة في سوق السياحة العربية، الافريقية وحتى الدولية.[8]

كما أن السياحة تعتمد على قدرات الدول المختلفة على تشجيع السياحة بما تقدمه من تسهيلات، مستوى للأسعار، قدرات دعائية في مختلف وسائل الاعلام لأجل جذب السياح، الأمن والاستقرار، الرعاية الصحية، حسن المعاملة ، القدرة على ابراز جميع الخصوصيات والجوانب التي تهم السياح بمختلف فئاتهم ورغباتهم.[9]

ثالثا: المقومات المادية

لا تقتصر المقومات السياحية على الامكانيات الطبيعية والحضارية والتاريخية فقط، بل يجب أن تدعم هذه الامكانيات بأخرى مادية لتسهيل استفادة السياح، والمتمثلة فيما يلي:

أ. **المنشآت القاعدية النقل**: ان النقل من العوامل الهامة لتطوير السياحة في الجزائر ولهذا قد أولت أهمية لشبكات المواصلات منذ الاستقلال سواء تعلق الأمر بالطرقات أو السكك الحديدية أو النقل البري والبحري، وتتوزع كما يلي:

- الطرق البرية: يقدر طولها بحوالي 104.72 ألف كلم منها 67 ألف كلم طرق وطنية و38100 كلم طرق ترابية صالحة للسير والباقي ذو نوعية متوسطة، ولكن عند مقارنتها مع مساحة البلاد نجد أنها غير كافية ومعظمها يتواجد المدن الكبرى وبالمقابل نجد أن مناطق كثيرة تعاني من العزلة؛
- السكك الحديدية: يبلغ طول شبكة السكك الحديدية 4500 كلم ذات اتجاه وحيد، و215 كلم منها مكهرب ومزود بحوالي 200 محطة تغطي خاصة الشمال بنسبة 17٪ من حركة النقل البري، حيث تستغل من طرف الشركة الوطنية للسكك الحديدية التي تمتلك 10300 عربة وتوظف 187 قطار يوميا يربط 17 مدينة؛
- النقل البحري: تتوفر الجزائر على 13 ميناء متعدد الاختصاصات بالاضافة الى وجود عدد كبير من الموانئ الصغيرة للصيد البحري والاستجمام، تضمن الخدمات البحرية 5 مؤسسات متخصصة، حيث تشهد الموانئ الجزائرية نشاطا اقتصاديا واجتماعيا مكثفا، فالمبادلات التجارية تتم أساس عن طريق البحر؛[10]
- النقل الجوي: شهد قطاع النقل الجوي تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة، بحيث تغطي حوالي 37 رحلة حول العالم بالإضافة الى 31 مدينة في الداخل، وتقدر الشبكة التي تغطيها الشركة ب 96400 كلم

ويتم نقل أكثر من 3 ملايين مسافر كل سنة ولديها 150 وكالة في الجزائر وخارجها. كما يوجد شركات أخرى منها شركة طيران طاسيلي.[11]

ب. **الاتصالات:** تمتلك الجزائر العديد من المحطات الأرضية للاتصالات بالأقمار الصناعية دعمت بخدمات المعلومات والربط التكنولوجي بشبكة الانترنت الدولية، كما نجد أن شبكات الهاتف تغطي أغلب التراب الوطني منها 96٪ الية ويعرف القطاع توسعا وتحديثا للشبكة من خلال تعميم الهاتف الرقمي والنقال. [12]

ت. **قدرات الاستقبال:** تمتلك الجزائر طاقات ايواء مختلفة ومتنوعة تتمثل في فنادق يمتلكها القطاع العام والخاص وكذا المركبات السياحية والمخيمات موزعة بالأخص في المناطق الساحلية، الا أنها تبقى غير كافية ولا تلبي الطلب السياحي خاصة لاعتبارها تتمركز بالشمال الأمر الذي لا يسمح بترقية السياحة في الجنوب.[13]

ث. **وكالات السياحة والأسفار:** تعد الوكالات السياحية كوسيط بين مقدمي الخدمات السياحية والسائح، فهي تقوم بعدة مهام في هذا الاطار منها عمليات الحجز الالكترونية أو تقديم برامج سياحية وغيرها، ونظرا لهذه الأهمية تسعى الجزائر الى تنظيم نشاط هذه المؤسسات وتحسين جودة خدماتها من خلال تشجيع انخراطها في مخطط الجودة السياحية الجزائرية واعتماد العديد منها لمواكبة متطلبات الأسواق السياحية الدولية والمحلية. والجدول التالي يوضح تطور عدد الوكالات السياحية في الجزائر ما بين 1999 الى 2016.

الجدول رقم (01): تطور عدد وكالات السياحة والأسفار في الجزائر (1999-2016)

صنف الوكالة السياحية	1999	2010	2013	2014	2016
الصنف - أ -	-	-	465	497	691
الصنف – ب-	-	-	734	684	1348
المجموع	343	785	1199	1361	2039

المصدر: احصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية (2009-2010)

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد الوكالات السياحية في تطور ملحوظ خلال الفترة ما بين 1999 الى 2016، حيث انتقل عددها من 343 وكالة سنة 1999 الى 2039 وكالة سنة 2016 أي تضاعف عددها، أما بخصوص التصنيف فقد بدأ منذ سنة 2010 وفوصل عدد الوكالات السياحية ضمن التصنيف أ (يرخص له فقط القيام بالنشاطات السياحية المحلية) الى 691 وكالة، أما التصنيف ب (يخص السياحية المحلية والدولية) فقد بلغ عدد وكالاته الى 1348 وكالة سنة 2016، الأمر الذي يعكس مدى تشجيع الدولة لهذا المجال.[14]

المحور الثاني: السياسات المتبعة لترقية المقاولاتية في القطاع السياحي بالجزائر

لقد قامت الجزائر بتشجيع المقاولاتية أو الاستثمار في المجال السياحي، حيث قامت بخوصصة قطاع السياحة، وذلك بوضع عدة اجراءات وقوانين من شأنها ترقية وتشجيع الاستثمار في قطاع السياحة، وهي:

أ. قانون الاستثمار لسنة 1993: والذي تضمن الامتيازات التالية:

الجدول رقم (02): امتيازات الاستثمار الممنوحة حسب قانون 1993

امتيازات النظام	النظام العام	المناطق الخاصة	الطوق الثاني للجنوب	الجنوب الكبير
المساعدات على الانجاز	03 سنوات	03 سنوات	03 سنوات	03 سنوات
حقوق التسجيل	إعفاء	إعفاء	إعفاء	إعفاء
حقوق التسجيل بعقود تأسيس الشركات ورفع رؤوس أموالها	0.5 %	0.5 %	0.5 %	0.5 %
الرسم العقاري	إعفاء من 02 إلى 05 سنوات	إعفاء من 05 سنوات إلى 10 سنوات	إعفاء من 07 سنوات على الأقل	إعفاء 10 سنوات
TVA	إعفاء	إعفاء	إعفاء	إعفاء
الحقوق الجمركية	03 %	03 %	03 %	03 سنوات
أشغال المنشات القاعدية	لا شيء	تكفل جزئي أو كلي	50 %	تكفل جزئي أو كلي
التنازل على الأراضي العمومية	إتاوة التأجير بقيمة حقيقية	امتيازات يمكن آن تصل إلى الدينار الرمزي	تخفيض 50 %	امتيازات يمكن تصل حتى الدينار الرمزي
التخصيص على نسبة الفوائد	لاشيء	لاشيء	لا شيء	لا شيء

المصدر: مجلة الاستثمار والشراكة في السياحة ، وزارة السياحة والصناعات التقليدية، 1994،ص 15.

وقد تضمن قانون الاستثمار لسنة 1993 عدة ضمانات داخلية ودولية، كمبدأ المعاملة العادلة بين المستثمرين المحليين والأجانب فيما بينهم، وعدم إمكانية اللجوء إلى تسخير من طرف العدالة إلا في الحالات التي ينص عليها التشريع المعمول به، وكذا ضمانات التحويل أو التنازل مرسوم تشريعي 12/23، الذي نص على إمكانية تحويل رأس المال المستثمر الناجم عنه.

ب. قانون الاستثمار لسنة 2001: حيث استمرت الحكومة الجزائرية جهودها الترويجية لجلب الاستثمارات الأجنبية، ودلك من خلال إصدار قوانين جديدة من شأنها أن تعطي دفعًا قويًا للقطاع السياحي، فتم بموجب القانون إنشاء صندوق لدعم الاستثمار في شكل حساب تخصيص خاصـ يوجه لتمويل والتكفل بمساهمة الدولة في كافة المزايا الممنوحة للاستثمار، لاسيما المنشآت الضرورية لانجاز الاستثمار، كما تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، بدلا من الوكالة الوطنية المكلفة بترقية ومتابعة الاستثمار APSI، ولقد قدم هدا القانون امتيازات إضافية للمستثمرين المحليين والأجانب، وهي كالتالي:

1. النظام العام، وتتمثل هده المزايا فيما يلي:

- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة، والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمارات.
- الاعفاء من الضريبة على القيمة المضافة.
- الاعفاء من دفع حقوق رسم نقل الملكية.

2. النظام الاستثنائي عند إنجاز الاستثمار، يستفيد الاستثمار من المزايا التالية:

- الاعفاء من دفع حقوق نقل الملكية.
- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة قدرها 02%.

أما فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال، تكفل الدولة جزئيًا أو كليًا بالمصاريف بعد تقييمها من طرف الوكالة، كما يلي:

- عند انطلاق الاشغال :

- الإعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على الأرباح الشركات، وممن الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة، ومن الدفع الجزافي ومن الرسم على النشاط المهني.

- الإعفاء لمدة 10 سنوات ابتداءً من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

- استراتيجية الخوصصة الجزائرية في قطاع السياحة:

تميزت مرحلة خوصصة المؤسسات السياحية الجزائرية بتحديد الإطار القانوني الضروري لتطوير الاستثمارات، وكذلك تدهور الأوضاع الأمنية، هدا انعكس سلبًا على القطاع السياحي، إذا تراجع عدد السياح الوافدين إلى الجزائر من سنة 1990 إلى غاية 1996، بحوالي 359895 سائح إلى 18000 سائح، ولكن مع رجوع الاستقرار والأمن إلى الوطن عاد الانتعاش إلى القطاع، إذ بلغ رقم الأعمال لفرع السياحة 3.622 مليون دينار جزائري، أي ما يعادل 26 % مقارنة بنفس الفترة لسنة 1999.[15]

ج. القانون رقم 03-01 الصادر في فيفري 2003 : والمتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة تتمثل أهدافه في:

- الاستعمال العقلاني والمنسجم للفضاءات والموارد السياحية قصد ضمان التنمية السياحية المستدامة؛
- ادراج مناطق التوسع والمواقع السياحية ومنشات تنمية النشاطات السياحية في المخطط الوطني لتهيئة الاقليم؛
- انشاء مناطق عمرانية مهيأة ومناسبة لتنمية النشاطات السياحية والحفاظ على طابعه المتميز وحماية المقومات الطبيعية للسياحة؛
- المحافظة على التراث الثقافي والموارد السياحية من خلال استعمال واستغلال التراث الثقافي، التاريخي، الديني والفني لأغراض السياحة.[16]

وأما عن الاستراتيجية السياحية والتي كانت لآفاق 2013، قد بدأت الوزارة الوصية على قطاع السياحة خلال سنة 2000، في إعداد استراتيجية من أجل تطوير قطاع السياحة في آفاق 2010، وخلصت إلى صياغتها النهائية سنة 2011 تحت عنوان:" مخطط أعمال للتنمية المستدامة للسياحة في الجزائر آفاق 2010"، وأدخلت تعديلات عليه فأصبح مشروعًا جديد في آفاق 2013.

ومن أهداف هذا البرنامج تثمين الطاقات الطبيعية والثقافية والدينية والحضارية، وتحسين نوعية الخدمات السياحية ، وكذا إعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية والسياحية، والمساهمة في التنمية المحلية، والمحافظة على البيئة والفضاءات الحسنة لتوسع السياحة البيئية. هذا، بالإضافة إلى تلبية حاجات الطلب الوطني المتزيد باستمرار، قصد تقليص عدد المتوجهين إلى الخارج لقضاء العطل، وكذا زيادة التدفقات السياحية، فالتدفقات السياحية خلال الفترة 2008 و 2013 تم الحصول عليها بتطبيق نسبة نمو متوسط التدفقات عند بداية العشرية 10%، أعيد تعديلهـا سنويًا بنصف نقطة 0.5 % ابتداءً من سنة 2008 ، وبناءً على التقديرات السابقة والاستقرار المرحلي لدخول السياح الأجانب، فإن عدد السياح المرتقبين في 2013 سيقارب 3.100.000 سائح، منهم 1900.000 سائح أجنبي.

وقد اهتم هدا المخطط برفع طاقات الإيواء عبر المرحلة الممتدة ما بين 2004 و 2007، والمرحلة مـا بين 2008 و 2013 كما يلي:

- **المرحلة ما بين 2004-2007:**

تم فيها انجاز فيها حوالي 55000 سرير، بطاقة سنوية تصل إلى حدود 13750 سرير تدخل حيز الاستغلال، وتم تسجيل 387 مشروع في طور الانجاز، إذ بلغت نسبة الإنجاز بحوالي 75 %، وبطاقة إيواء تقديرية في حدود 38000 سرير

- **المرحلة ما بين 2008-2013:**

تم تسجيل طاقة إيواء ستكون أكثر من 60000 سرير، المتوسط سنوي قدره 10000 سرير، ومنه إضافة إلى 72000 سرير التي تم إحصاءها في نهاية 2002، والطاقات التي تم توقعها للمرحلة 2004-2017 هي 55000 سرير، والمرحلة الممتدة بين 2008 و 2013 هي 60000 سرير، أي بمجموع كلي قدره 187000 سرير في آفاق 2013.

وفيما يخص الاستثمار السياحي في المرحلة ما بين 2004 و 2013 سيصل إلى نحو 232.5 مليون دينار جزائري، وأهم إجراءات دعم الاستثمار السياحي آفاق 2013 تتمثل فيما يلي:

1) **التهيئة والتحكم في القطاع السياحي:** يتم تهيئة والتحكم في العقار السياحي من خلال مواصلة ودعم الأعمال التي تم انجازها خلال الفترة 2002 و 2003، والتي تمثلت في الانجازات التالي:

- استحداث القطاع لنصوص قانونية متعلقة بالتنمية المستدامة، كالقانون رقم 01/03 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، الذي صدر في 17 فيفري 2003.
- المساهمة في التنمية والتوازن الجهوي والمحافظة على البيئة، وتنويع العرض السياحي، والعمل على رفع الإيرادات السياحية.

2) **قانون متعلق باستغلال الشواطئ:** ويهدف إلى تثمين وحماية الشواطئ للاستفادة منها، وتوفير شروط تنمية منسجمة ومتوازنة، مع تحديد نظام تسلية مدمج ومنسجم مع النشاطات السياحية الشاطئية.

3) **قانون متعلق بمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية:** جاء القانون رقم 03-03 المؤرخ في 2003/02/19، والمتعلق باستغلال الشواطئ بما يلي:

- مناطق التوسع السياحي، وهي كل منطقة أو امتداد من الإقليم يتمتع بصفات أو خصائص طبيعية، وثقافية، وبشرية، وإبداعية، مناسبة للسياحة مؤهلة لإقامة أو تنمية منشأة سياحية، يمكن استغلالها في تنشيط أو جعل السياحة ذات المردودية أكثر.
- الموقع السياحي، فكل موقع أو منظر يتميز بجاذبية سياحية، بمظهره الخلاب أو بما يحتوي عليه من عجـــائب أو خصائص طبيعية، أو بناءات مشيدة عليه.
- منطقة محمية، وهي جزء من منطقة التوسع السياحي أو موقع سياحي. [17]

المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية2025 SDAT: يشكل هذا المخطط الاطار الاستراتيجي للسياسة السياحية، ويعد هذا المخطط أداة تترجم ارادة الدولة في تثمين الامكانيات الطبيعية والثقافية والتاريخية للبلاد ووضعها في خدمة السياحة في الجزائر وتحقيق القفزة المطلوبة وجعل السياحة أولوية وطنية للدولة، ويعتمد هذا المخطط على خمسة عناصر أساسية وهي:

- جعل الجزائر وجهة سياحية تنافسية؛
- تطوير الأقطاب السياحية المتميزة؛
- مخطط الجودة السياحية ؛
- متشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛
- جذب الاستثمار بشك لعام والاستثمار الأجنبي بشكل خاص لخلق القيمة المضافة وفرص العمل.[18]

ويسعى المشروع الى دعم القطاع السياحي من خلال جملة من الأهداف العامة والمادية وتحديد المشاريع ذات الأولوية.

الجدول رقم (03): خطة الأعمال لآفاق 2015

السنة	2007	2015
عدد السياح	1.7 مليون	2.5 مليون
عدد الأسرة	84.869 يعاد تأهلها	75000 سرير فخم
المساهمة في الناتج المحلي	٪1.7	٪3
ايرادات بالمليون دولار	250	1500 الى 2000
مناصب عمل	200.000	400.000
التكوين (مقاعد بيداغوجية)	51200	91600

المصدر: وزارة تهيئة الاقليم والبيئة والسياحة الجزائرية، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية: الحركيات الخمسة وبرامج الاعمال السياحية ذات الأولوية، ص 18.

وتتمثل أهم المشاريع ذات الأولوية في هذا المخطط في:

- فنادق السلسة: عدد الأسرة من كل الانواع يقدر ب 29286 سرير؛
- عشرون قرية سياحية متميزة وأرضيات جديدة مدمجة مخصص مصممة لتتناسب مع الطلب الخارجي والمحلي؛
- اطلاق 80 مشروعا سياحيا في 6 أقطاب سياحية ممتازة.[19]

المحور الثالث: مساهمة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) في تشجيع المقاولاتية السياحية بالجزائر

لحاضنات الأعمال دور كبير في دعم، تنظيم، تشجيع وحتى توجيه المقاولاتية في جميع القطاعات، وقطاع السياحة كباقي القطاعات قد سعت الدولة الى تنمية روح المقاولاتية فيه. بحيث يوجد عدة هيئات اعتمدتها الدولة لدعم المقاولاتية في الجزائر ونذكر بالخصوص الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار باعتبارها تضم مهام ووسائل باقي الهيئات، وهذا بهدف تركيز الجهود لترقية الاستثمار في اطار هيكل موحد.

أولا: التعريف بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI):

تعتبر الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تتكفل هذه الوكالة بالمستثمرين سواء كانوا من داخل الوطن أو أجانب، من خلال تقديم الخدمات التالية:

- ضمان ترقية الاستثمارات، تطويرها ومتابعتها؛
- استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين، اعلامهم ومساعدتهم؛
- تسهيل القيام بالشكليات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد اللامركزي؛
- منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في اطار الترتيب المعمول به؛
- تسيير صندوق دعم الاستثمار؛
- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الاعفاء؛
- تبسيط اجراءات الحصول على المزايا؛
- تخفيف ملفات طلبها؛
- تخفيض اجال الرد على المستثمرين من 30 يوما الى 72 ساعة فيما يتعلق بالمزايا الخاصة بالانجاز، والى 10 أيام فيما يتعلق بمزايا الاستغلال.

لقد حلت هذه الوكالة محل وكالة الترقية ودعم الاستثمار من خلال ادخال عدة تعديلات على الية عمل هذه الأخيرة، بحيث تم الابقاء على صيغة الشباك الوحيد والذي يضم مختلف الادارات والهيئات المعنية بالاستثمار.[20]

ثانيا: دور الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار في المقاولاتية بالقطاع السياحي في الجزائر

لقد كثر الحديث حول دور المقاولاتية في تنمية الاقتصاد الوطني ما جعل الدولة الجزائرية تتخذ العديد من الاجراءات تحفيزية لتشجيع الاستثمار في كافة المجالات الاقتصادية وعلى رأسها القطاع السياحي.

1. **توزيع المشاريع الاستثمارية حسب قطاع النشاط:** على العموم فان اجمالي الطلب على الاستثمار ونخص بالذكر القطاع الخاص في كافة قطاعات الاقتصاد الوطني هي في ارتفاع مستمر، هذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (04): بيانات التصريح بالاستثمار للفترة (2002-2017) للإجمالي القطاعات الاقتصادية

الحالة القانونية	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الخاص	61 926	98,8%	8 570 379	88,2%	1 050 246	94,5%
العمومي	1 197	1,1%	4 518 781	10,7%	131 914	4,9%
المختلط	112	0,1%	1 211 505	1,0%	49 434	0,7%
المجموع	63 235	100%	14 300 664	100%	1 231 594	100%

Source : www.andi.dz le 31/10/2018

نلاحظ من خلال الجدول أن القطاع الخاص يأخذ أكبر نسبة من حيث المشاريع المصرح بها لجميع القطاعات تقدر ب 98.8٪ ، هذا ما يعكس مدى اهتمام القطاع الخاص بالمقاولاتية والاستثمار وامكانياته في تطوير الاقتصاد الوطني.

أما بخصوص نصيب القطاع السياحي من هذا الطلب فيظهر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (05): بيانات التصريح بالاستثمار حسب قطاع النشاط للفترة ما بين 2002 -2017

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	1 342	2,12%	260 750	1,82%	55 240	4,49%
البناء	11 031	17,44%	1 331 679	9,31%	242 428	19,68%
الصناعة	12 698	20,08%	8 373 763	58,56%	538 558	43,73%
الصحة	1 093	1,73%	221 383	1,55%	25 968	2,11%
النقل	29 267	46,28%	1 164 966	8,15%	158 780	12,89%
السياحة	1 266	2,00%	1 228 830	8,59%	77 158	6,26%
الخدمات	6 531	10,33%	1 272 057	8,90%	125 014	10,15%
التجارة	2	0,00%	10 914	0,08%	4 100	0,33%
الاتصالات	5	0,01%	436 322	3,05%	4 348	0,35%
المجموع	63 235	100%	14 300 664	100%	1 231 594	100%

Source : www.andi.dz le 31/10/2018

من خلال البيانات الموضحة في الجدول أعلاه نجد أن اجمالي المشاريع المصرح بها لكافة القطاعات الاقتصادية الى غاية سنة 2017 بلغت 63235 مشروع أغلبها من نصيب قطاع النقل بنسبة 46.28٪ ثم يليه قطاع الصناعة بنسبة 20.08 ٪ والبناء بنسبة 17.44٪، أما نصيب السياحة فيقدر ب 1266 مشروع أي بمقدار 02٪ من اجمالي عدد المشاريع وكذا بلغ مناصب الشغل فيها ب 6.26 ٪ من مجموع المناصب، وبالتالي يمكن القول بأن حجم الاستثمار في السياحة ما زال ضعيفا ولا يرقى الى المستوى المرغوب فيه مقارنة بأهمية هذا القطاع وما يمتلكه من امكانيات هائلة.

2. **المشاريع الأجنبية المصرح بها:** بالنسبة للطلب الأجنبي المصرح به للمشاريع الاستثمارية في القطاع السياحي فهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (06): المشاريع الأجنبية المصرح بها للفترة ما بين 2002 الى 2017

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	13	1,44%	5 768	0,23%	641	0,48%
البناء	142	15,76%	82 593	3,28%	23 928	17,91%
الصناعة	558	61,93%	2 050 277	81,37%	81 413	60,95%
الصحة	6	0,67%	13 572	0,54%	2 196	1,64%
النقل	26	2,89%	18 966	0,75%	2 407	1,80%
السياحة	19	2,11%	128 234	5,09%	7 656	5,73%
الخدمات	136	15,09%	130 980	5,20%	13 842	10,36%
الاتصالات	1	0,11%	89 441	3,55%	1 500	1,12%
المجموع	901	100%	2 519 831	100%	133 583	100%

Source : www.andi.dz le 31/10/2018

يتضح لنا من خلال الجدول أن نصيب السياحة من مجموع المشاريع الاستثمارية الأجنبية حوالي 2.11٪، كما أن عددها 19 مشروع خلال الفترة ما بين 2000 الى 2017، ما يدل على أن المستثمرين الأجانب لا يسعون للاستثمار في المجال السياحي بسبب ضعف تنافسية القطاع السياحي في الجزائر على الأقل مقارنة بالدول المجاورة والمنطقة الأورو متوسطية عامة.

3. **اجمالي المشاريع المنجزة حسب قطاع النشاط:** فيما يخص عدد المشاريع التي تم انجازها بحسب قطاع النشاط فهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (07): اجمالي المشاريع المنجزة حسب قطاع النشاط للفترة ما بين 2002 الى 2012

قطاع النشاط	عدد المشاريع	٪	القيمة بالمليون دج	٪	مناصب الشغل	٪

النقل	18697	58	233667	9	460.79	15
البناء والأشغال العمومية	5900	18	226627	9	100.991	34
الصناعة	3445	11	1.569597	62	103.660	35
الخدمات	2844	9	328947	13	35147	12
الفلاحة	491	2	23657	1	5139	2
الصحة	430	1	25711	1	4582	2
السياحة	195	1	135595	5	3517	1
التجارة	2	0	3040	0	0	0
المجموع	32004	100	2.546840	100	299115	100

Source : www.andi.dz le 31/10/2018

من خلال بيانات الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة انجاز المشاريع السياحية لم تتعدي 01٪ من اجمالي المشاريع المنجزة، كما أن مناصب الشغل التي وفرتها لم تتعدي 01٪ هي الأخرى، ما يبين بأن نصيب السياحة ضئيل جدا من مجموع ما تم انجازه من مشاريع خلال هذه الفترة.

4. **توزيع الاستثمارات الأجنبية المنجزة:** لتوضيح وضعية توزيع الاستثمارات الأجنبية المنجزة نستعين بالجدول التالي:

الجدول رقم (08): توزيع الاستثمارات الأجنبية المنجزة خلال الفترة ما بين 2002 -2012 حسب قطاع النشاط

القطاع	عدد المشاريع	٪	القيمة بالمليون دج	٪	عدد الوظائف	٪
الصناعة	220	56	599200	74	23450	57
الخدمات	97	23	167118	21	10.363	24
البناء والأشغال العمومية	63	15	12.082	1	6698	14
النقل	16	1	3991	0	505	1
الفلاحة	06	1	887	1	82	2
الصحة	05	1	6192	0	737	0
السياحة	03	1	13587	2	1124	1
المجموع	410	100	803057	100	42959	100

Source : www.andi.dz le 31/10/2018

يتضح لنا من خلال الجدول أن مجموع المشاريع الأجنبية التي تم انجازها في قطاع السياحة هي 03 مشاريع فقط، ما يوضح لنا بأن المستثمرين الأجانب لا يرغبون في الاستثمار في الجزائر ولا يولون اهتماما كبيرا لذلك بسبب ضعف التنافسية فيه وتدني وضعية مناخ الأعمال فيها بصفة عامة، والملاحظ أيضا بأن مجموع المشاريع الأجنبية متدنية في كل القطاعات ما عدا قطاع الصناعة (المحروقات).

الخاتمة:

نخلص في الأخير إلى التأكيد على مدى أهمية القطاع السياحي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فهي الخيار الأول البديل عن المحروقات، باعتباره مورد لا ينضب وباعتبار أن الجزائر تتمتع بكل المؤهلات والامكانيات السياحية التي تسمح لها بتطوير هذا القطاع وتشجيع روح المقاولاتية فيه في اطار اجراءات وقوانين وهيئات مدعمة ومرافقة لها، حيث خلصت الدراسة الى أنه بالرغم من محاولات الدولة للنهوض بهذا القطاع وتشجيع الاستثمار فيه وان حققت بعض النجاحات فيه الا أنه لا يرقى الى المستوى المطلوب وهذا ما وضحته

مختلف البيانات المصرح بها في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بحيث وجدنا بأن نسبة المشاريع التي تم انشاؤها في القطاع السياحي حوالي 02٪ من جملة المشاريع التي تم انجازها خلال الفترة ما بين سنة 2002 الى سنة 2017.

بناء على النتائج المتوصل اليها من الدراسة، يمكن طرح مجموعة من الاقتراحات والتوصيات الي من شأنها أن تؤدي الى تطوير وترقية المقاولاتية في القطاع السياحي بالجزائر:

- تحسين المناخ الاستثماري بتوفير شروطه الأساسية، السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية بالشكل الذي يساعد على جذب المقاولين نحو القطاع السياحي؛
- تذليل العقبات التي تحول دون انجاز المشاريع السياحية كمشكل العقار السياحي؛
- التصدي لمشكل التمويل بإنشاء مصارف متخصصة في مجال السياحة كما هو معمول به في الكثير من الدول؛
- العمل على تخفيف الاجراءات الادارية المعقدة أمام المقاولين في المشروعات السياحية؛
- تنمية الهياكل القاعدية التي من شأنها تسهيل أنظمة النقل باعتباره عنصر أساسي في تشجيع السياحة؛
- العمل على تعزيز السياحة العربية البينية والاستفادة من تجارب الدول العربية الناجحة في هذا المجال ونخص بالذكر الدول المجاورة كتونس والمغرب؛
- تنويع مجالات المقاولاتية السياحية كالتسلية ، الاطعام، النقل والمسارح وعدم التركيز فقط على الايواء؛
- تقديم تحفيزات للمقاولين الأجانب في القطاع السياحي بغية جلب رؤوس الأموال وحث المحليين والتركيز على السياحة الصحراوية.

المراجع:

[1] عدلي زهير وسعدي راضية، مؤشرات السياحة كأداة لتصنيف الجزائر تبعا لوضعها التنافسي مقارنة مع دولة الامارات العربية المتحدة قصد النهوض بالقطاع، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 32، سنة 2015، ص 39.

[2] محمد محجوب الحداد، تقييم تنافسية صناعة السياحة في ليبيا كمصدر بديل للدخل في ظل تحرير تجارة الخدمات، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 08 -09 2010، ص 03.

[3] BOUAZZA MAROUF Naima, **LA COMMUNICATION TOURISTIQUE A L'INTERNATIONNAL : CAS DE SUD ALGERIEN**, mémoire de magistère en science commerciales, option marketing, université d'Oran, année universitaire 2011-2012, P 08 .

[4] سعاد صديقي، دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية "دراسة حالة بنك الجزائر –وكالة جيجل"، مذكرة ماجستير في العوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري ، قسنطينة، السنة الجامعية 2005-2006، ص 14.

[5] BENHADDOU Khadîdja Soumeya**, LA PRATIQUE DU MARKETING TOURISTIQUE DANS LA PROMOTION DE LA DESTINATION ALGERIE**, thèse de doctorat en sciences En sciences commerciales, université d'Oran, année universitaire 2016-2017, P 88.

[6] حميدة بوعموشة، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة (دراسة لحالة الجزائر)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، السنة الجامعية 2011-2012، ص 107.

[7] شرفاوي عائشة، **السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني والمتغيرات الاقتصادية الدولية**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسيير، جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية 2014-2015، ص 142.

[8] فوزية بوصفصاف، تشخيص استراتيجية التسويق السياحي في الجزائر، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر ، الوادي، العدد 8، جوان 2015، ص 276.

[9] عبد الرزاق مولاي لخضر وخالد بورحلي، متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 04، جوان 2016، ص 68.

[10] أوريسي هيبة الله، تنافسية القطاع السياحي وانعكاساته على التنمية المستدامة في الدول العربية (دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر)، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، السنة الجامعية 2011-2012، ص 236.

[11] Ministère de l'aménagement du territoire, de l'environnement et du tourisme, schéma directeur d'aménagement touristique « SDAT 2025 », livre1, janvier 2008, P49.

[12] أوريسي هيبة الله ، مرجع نفسه.

[13] زهير بوعكريف، التسويق السياحي ودوره في تفعيل قطاع السياحة (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص تسويق، جامعة منتوري، قسنطينة، السنة الجامعية 2011-2012، ص 126.

[14] زيان بروجة علي، **واقع وأهمية التنافسية السياحية للدول العربية في ظل التحديات المعاصرة (دراسة حالات)**، أطروحة دكتوراه في العلوم، تخصص علوم اقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، السنة الجامعية 2017-2018، ص 270،

[15] عبد القادر شلالي و عبد القادر عوينان، الواقع السياحي في الجزائر وافاق النهوض به في مطلع 2025، مداخلة في الملتقى العلمي الوطني حول السياحة في الجزائر "واقع وافاق"، بالمركز الجامعي آكلي محند أولحاج بالبويرة، يومي: 11 و12 ماي 2010، ص 11.

[16] عبد الرزاق مولاي لخضر وخالد بورحلي، مرجع سابق، ص 75.

[17] عبد القادر شلالي و عبد القادر عوينان، مرجع وموضوع سابقان، ص 12.

[18] Sabrina amnache-chikh**, L'activité Touristique en Algérie : Réalité et Perspectives de Développement**, el-Bahith Review, 2017, P 166.

[19] عبد الرزاق مولاي لخضر وخالد بورحلي، مرجع سابق، ص 76.

[20] الجودي محمد علي، **نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي "دراسة عينة من طلبة الجلفة"**، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الجامعية 2014-2015، ص 73.